في حديث شامل للشيخ سليمان المدني :

"القبس" تحاور التكتل

أجرى محرر «القبس» الكويتية الزميل يحيى حمزة تحاورا شاملا مع الشيخ سليمان المدنى فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والدين · وبالاتفاق مع جريدة « القبس » تنشر « المواقف » هذا الحوار كاملا ··

● اليسار تخلى عن برنامجه لانه غير عملى ··

● اليمين واليسار يحاربان التراث والتنظيم الاسرى ··

● نتفق مع اليسار فى ضرورة تغيير الواقع الاقتصادى ··

● الصحافة البحرانية تعمل بعقلية الخمسينات ··

كعادتها دائما فقد حرصت « القبس » على ان تلتقى بكل التكتلات وكل الاراء وكل وجهات النظر فى البحرين · لذلك كان من الطبيعى ان تلتقى « القبس » مع فكر التكتل الدينى البحرينى فى محاولة لاجراء حوار شامل يلقى الضوء على المبادىء التى يؤمن بها التكتل فضلا عن مفهومه لمبادىء وآراء الاخرين او التكتلات الاخرى بمعنى أدق · وعلى امتداد ثلاث ساعات كاملة التقت «القبس» مع الشيخ سليمان المدنى · ورغم انه ليس عضوا فى المجلس الوطنى الا انه يعتبر ـ كما يؤكد الكثيرون ـ الاب الروحى للتكتل الدينى داخل المجلس الوطنى ، واحد زعمائه البارزين خارج المجلس · وكان الحوار طويلا وشاملا ، بل انه كان يمكن ان يمتد اكثر من ذلك ، فالشيخ سليمان المدنى ـ بفناعة مؤيديه واعتراف معارضيه ـ يتمتع باطلاع واسع وقراءة متعمقة فضلا عن انه متحدث لبق ممتع الحديث ·· شيق العبارة · لكن حال بين الحوار وان يمتد أطول من ذلك ان الحديث قد جرى مساء وامتد الى ساعات الصباح الاولى ، ولم يكن من الذوق واللياقة ان يمتد الى الصباح فانه ·· والا لدخلنا فى يوم جديد ولامتد الحوار عبر يومين كاملين !!

ولكن ماذا قال الشيخ سليمان المدنى حول الكثير من القضايا المطروحة فى البحرين ، وما هو رأيه في فكر التكتل الدينى الذى يمثله ، والتكتلات الاخرى التى قد يختلف معها ·· ؟ وما هو رأيه فى الصحافة المحلية فى البحرين ، وما هو رأيه فى غيرها وغيرها من القضايا المثارة والمطروحة ؟

الوسط ·· هو اليمين

كان لابد للحديث من نقطة بداية محددة ·· يسترسل بعدها شاملا لكل الابعاد والمجالات والنقاط بحيث يصبح فى جملته ـ كما طلبت من الشيخ سليمان المدنى وكما رحب هو بذلك ـ حوارا صريحا شاملا لآرائه الدينية والاجتماعية والسياسية بقدر ما يسمح به الوقت ، خاصة ان الحديث مع الشيخ المدنى لا ينتهى ·· حتى انك لا تشعر بمرور الوقت وهو يسترسل فى الحديث معك متنقلا من نقطة الى نقطة ومن الدين الى الادب الى الثقافة الى الفن الى الصحافة الى السياسة ·· الى كل مجالات الفكر تقريبا ، مدعما وجهات نظره ـ سواء شاركته او خالفته فيها الراى ـ بدلائل تاريخية قديمة ومعاصرة تدل على سعة اطلاع وغزارة قراءة ··

وبدا الشيخ سليمان المدنى الحديث قائلا :

ـ بالمناسبة ·· هناك نقطة تصحيح أود ان اذكرها لانني اجدها خطأ شائعا فى الصحافة بما فى ذلك « القبس » ·· انكم تقسمون التكتلات داخل المجلس الوطنى الى ثلاثة تطلقون عليها : التكتل الدينى اليمينى ،

● الاسلام يعطى المرأة حق انتخاب رئيس الدولة ··

الدّينى فى البحرين

وتكتل اليسار ، وتكتل الوسط · لكننى اختلف تماما مع هذه المصطلحات وبالتالى مع ما تحمله من مدلولات ·

ان التكتل الدينى لا يمثل اليمين بأى حال من الاحوال ، لكن الذى يمثل اليمين انما هو ما يطلق على نفسه تكتل « الوسط » · ولذلك فانا أرى ان هناك بالفعل ثلاثة تكتلات داخل المجلس الوطنى : تكتل دينى ، وتكتل يمينى أو ليبرالى كما يرغبون فى تسمية أنفسهم ، وتكتل يسارى ·

التكتل الدينى تقدمى

● اذا لم يكن التكتل الدينى يمينيا ·· فهل يعنى ذلك انه تقدمى ؟

ـ ان ذلك يتوقف على مفهوم التقدم ، الذى يعتبره البعض هو مجرد الاندفاع نحو تيار الحضارة الاجتماعية القادمة من أوروبا · وهو مفهوم خاطىء الى حد كبير ·· ان التقدم ـ اذا شئنا الدقة فى التعبير ـ يعنى شيئا واضحا واحدا محددا وهو السير الى الامام · ولا يمكن ان يكون المحرك الاجتماعى متجها نحو الخلق والابداع الا اذا كان ضمن خطوط اسلامية · كما ان أى حركة اجتماعية تقع خارج الاطار الاسلامى للحياة فهى رجوع بالانسان الى ما قبل عهد النبوات الكبرى ، وهى ترجيح للجوانب اللاانسانية من الحياة على الجوانب التى جعلت من البشر انسانا

● اذن ·· ما هو فكر التكتل الدينى على وجه التحديد والايجاز ؟

ـ التكتل الدينى لم يكن ليكون تكتلا دينيا بالمعنى الذى اطلق عليه فى الصحف ، وانما هناك أفراد يطالبون بتعديل الحياة الاجتماعية بكل وجوهها بحيث تتماشى مع الشريعة الاسلامية · وهم يرون ان الاسلام يجب ان يؤخذ ككل ، لان أى نظام يؤخذ مبتورا لا يستطيع ان يعطى ويؤتى ثمراته صحيحة · وهم يعتقدون ايضا بأن المشاكل الناتجة ـ سواء فى البحرين أو على الصعيد العربى أو الاسلامى أو العالمى ـ لا يمكن ان تحل الا عن طريق الشريعة الاسلامية ، فمع بقاء النظام المصرفى فى العالم على وضعه الحاضر لا يمكن ان تحل المشاكل المالية خصوصا مشكلتى التضخم المالى والاحتكار · وأيضا مع وجود الحرية الفردية بهذا المعنى المتعارف عليه لا يمكن ان تحل المشكلة الاخلاقية ·· وهذين كمثالين فقط

كذلك ما لم توجد العدالة التشريعية بمفهومها الاسلامى لا يمكن ان تحل الطمأنينة والسلام النفسانيان فى المجتمع · فالملاحظ مثلا فى البلاد العربية انه لا يوجد قانون واحترام كامل له وان وجدت بعض تشريعات منظمة فى مواد · وسر ذلك راجع الى ان الفرد العربى لا يؤمن بقدسية هذه التشريعات ، فهو لا يفتأ فى التحايل عليها ولا يبالى بمخالفتها متى ما أمن من السلطة الرادعة · لذلك فان الدينيين هنا يعملون ـ وفى حدود امكاناتهم ـ على المطالبة بتطبيق الاسلام على كافة نواحى الحياة الاقتصادية والتشريعية والخلقية ·

تكتل برلمانى فقط

● هل التكتل الدينى مجرد تكتل برلمانى فقط ؟

ـ نعم ·· انه تكتل فقط داخل المجلس الوطنى يضم افرادا تربطهم نفس الفكرة ، وربما كانوا لايعرفون بعضهم البعض عن قرب قبل الانتخابات لكنه تبين لهم بعد ذلك انهم ينتمون الى فكرة واحدة ·

● لكن بعض افراد التكتل قد تركوه الى تكتل اخر ؟

ـ قد يكون ذلك صحيحا ·· لكن بعض من لم يكونوا فيه فى بداية عمل المجلس انضموا اليه بعد ذلك ·

● فالسبب فى ذلك ·· فى رأيك ؟

ـ السبب انه ليس تكتلا بالمعنى المفهوم مثل بقية التكتلات ·· وكل ما هناك انه وجدت أمور فى بداية عمل المجلس أدت الى حدوث تقارب بين بعض الاعضاء الدينيين الذين وجدوا فكرا معينا يجمعهم ، ثم جدت أمور أخرى جعلت البعض يترك التكتل الدينى داخل المجلس الوطنى · لكن هناك الكثيرين الذين يجمعهم فكر معين يتمثل فى ايمانهم بدينهم الاسلامى ·· ودون ان يحتاجوا الى تكتلات لتجمعهم وتربطهم ·

يهز أكبر قوة

● بالاضافة الى المجلس الوطنى والصحافة ـ المتمثلة فى مجلة « المواقف » ـ هل هناك منابر أخرى للراى يعبر بها التكتل الدينى عن وجهات نظره ويتصل من خلالها بالجماهير والراى العام ؟

ـ ان المنابر الدينية تبلغ الالاف فى البحرين · ولو ان ما يسمى بالتكتل الدينى استغلها لاستطاع ان يهز أكبر قوة فى يوم واحد · الا انه لما لم يكن تكتلا بالمعنى المفهوم فانه لم يحاول القيام بهذه المهمة ·

ملحوظة للقبس : تعتبر المساجد والمآتم فى البحرين من أكثر وسائل الاتصال الجماهيرية المؤثرة فى الراى العام ··

مركز تنفيس

● اذا انتقلنا من التكتل الدينى الى تجربة المجلس الوطنى ككل ·· ما هو تقييمك لها ؟

ـ هى تجربة لا بأس بها ، واذا لم يستطع المجلس ان يكون مركز تحقيق ، فهو ـ على الاقل ـ مركز تنفيس ·

● هل تعتبر وجود ثلاثة تكتلات داخل المجلس ظاهرة ديمقراطية ؟

ـ الاختلافات بين الناس ظاهرة صحية بصورة عامة بشرط ان تكون الاختلافات كلها ضمن اطار واحد ، والا عادت ظاهرة مضنية لذلك المجتمع · ففى المجتمع الشيوعى مثلا ·· اذا اختلف افراده ضمن اطار النظرية يعتبر الاختلاف صحيحا لانه سيطور تفسير النظرية · أما لو انقسم المجتمع على أساس الكلام فى صحة أصل هذه النظرية أو عدمها فانه يعتبر مرضا اجتماعيا خطيرا ··

وكذلك بالنسبة للبلاد الاسلامية ·· يكون الاختلاف مقبولا وصحيحا مادام فى اطار مبدأ الاسلام ، لانه سوف يدفع الى البحث عن تفسير المبدأ ويطوره مع ايجاد أنواع من الاشكال التى يرتبط بها · أما اذا كان الاختلاف ناتجا بسبب الانقسام حول صحة الدين الاسلامى أو عدم صحته فانه مرض يجب حماية المجتمع منه ·

تجربة المجلس التأسيسى

● ما هو رأيك ومفهومك للتكتلين الاخرين فى المجلس الوطنى ·· أعنى تكتل الوسط ـ أو تكتل اليمين كما تطلق عليه ـ وتكتل اليسار ·· ؟

ـ ان ذلك يقتضينا الرجوع قليلا الى المجلس التأسيسى الذى ناقش الدستور وسبق قيام المجلس الوطنى · ففى البدء كان الذين لهم رغبة فى النزول لانتخابات المجلس التأسيسى يمثلون ثلاث فئات وهم · خط اليمين أو الليبراليون ـ كما يرغبون فى تسمية أنفسهم ـ ، واليساريون · وكان معظم الدينيين غير مقتنعين بخوض التجربة فى البداية ، ولكننى شخصيا عملت على اقناع جماعة منهم بترشيح أنفسهم ، ونزل بالفعل ستة أشخاص فازوا جميعا بعضوية المجلس التأسيسى ·

الا ان خط اليسار انسحب عن خوض الانتخابات فى آخر لحظة ، ودعم الليبراليين بالاصوات التى يمتلكها · وكانت الفئة الليبرالية ـ التى أطلقت على نفسها فى ذلك الوقت « الكتلة الوطنية الديمقراطية » هى الكتلة الوحيدة التى نشرت على الناس برنامجا يحمل أهدافا محددة · غير انها

وبعد وصول أفرادها الذين اجتازوا مرحلة الانتخابات تخلت عن الاهداف التى أعلنتها على الشعب ، حتى كأنها لم تكن الا دعاية انتخابية للاستهلاك فقط · فالبند الثالث من برنامجها يقول ان الشريعة الاسلامية هى مصدر التشريع ، وهى قد وقفت بكل ضراوة ضد تحقيق هذا الهدف داخل المجلس التأسيسى ، كما وقفت معارضة للدينيين عندما أصروا على ذكر هوية الدولة وساندوا المسودة التى أنزلتها الحكومة · كذلك فان بنود منهجها الانتخابى كان العمل على تحقيق حقوق المرأة بقدر الامكان ·· الا انها عندما وصل الامر الى المرحلة العملية نزعت الى التطرف الشديد للحيلولة دون حصـــول هذا الشىء ، لعلمها ان البلد لم تكن مستعدة أو مهيئة للمستوى الذى تطرقت اليه · وكان من نتائج هذا التطرف ان الدستور لم ينص على حقوق المرأة · وفى الفترات الاخيرة من حياة المجلس التأسيسى حاول الدينيون مرة أخرى تثبيت حقوق المرأة دستوريا واقترحوا مادة تقول : « بأن للنساء من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتحميه الشريعة وينص عليه القانون » الا ان هذه المادة لم تدخل فى الدستور ، لان الكتلة الوطنية او الديمقراطية كما تشاء ان تسمى نفسها عارضت اثبات هذه المادة واصـــرت على التطـرف حتى انتهت فـــترة المجلس التأسيسى ·

منهج اليسار غير عملى

أما فى انتخابات المجلس الوطنى ، وبعد ان رأى اليسار ان الحيـــاة يمكن أن تسير بدونه ·· عول على النزول فى الانتخابات ، وكان اليسار هو التكتل الوحيد ـ هذه المرة ـ الذى أصـــدر برنامجا للعمـــل قبيل الانتخابات ، وأطلق على نفسه اسم « كتلة الشعب » الا انه ايضا لم يستطع أن يسير على منهاجه الذى أصدره ··

● ··· لماذا ؟

ـ هناك أسباب كثيرة ·· فمن ناحية كان المنهج غير عملى بالنســـبة لظروف البحرين فى معظم خطوطه ومن ناحيـــــة ثانية فان خط اليمين استطاع فى كثير من المواقف ان يؤثر على نواب اليســـار ، اما بجعلهم يقفون الى جانبه ، واما بالتكتل الشديد ضدهم ، وذلك بعد ان يثير بينهم وبين التكتل الدينى مشاحنات أحيانا مبدئية وفى كثير من الاحيان هامشية والواقع انه لا يوجد أى جامع بين تكتل اليمين وبين تكتل الشـــعب أو اليسار الا الاتفاق على عدم المحافظة على التراث وعدم الاعتنـــاء أو الحرب أحيانا ضد المفاهيم الدينية والحضارية المتعلقة بالتنظيم الاسرى أو النواحى الخلقية ·

تغيير الواقع الاقتصادى

وهذه النقطة ربما تكون أخطر النقاط التى أثرت على تكتل اليســـار بالنسبة للتكتل الدينى · أما بقية النواحى الاقتصادية والاجتماعية فـــان الدينيين وان كانوا لا يعترفون بالمبادىء التى يبنى عليها اليسار نظرياته الا انهم يتفقون معه فى ان الواقع الاقتصادى الحالى يجب ان يغير وان يطور او على الاقل تخفف حدته ، غير ان تطرف اليسار ايضـا فى هذه النواحى صار من الامور المهمة التى فرقت بين الجانبين ، كما فرقت بين اليمين واليسار ·

التقارب بين التكتل الدينى واليسار

● المتابع لبعض الجلسات الاخيرة للمجلس الوطنى قد يلاحظ وجـود بعض التوافق بين التكتل الدينى واليسار·· فهل هناك توافق أو تقـــارب بين مواقفهما البرلمانية الاخيرة ؟

ـ الواقع انه ليس هناك اتفاق مسبق بين التكتلين ، ولكن فى الفتـرة الاخيرة ، وبعد ان أحس اليسار باســـتغلال اليمين له كثيرا بطريقـــة « ركوبية » فقد رفض البقاء تحت تلك الوطأة · ومن الطبيعى انه لا ملجأ له حينذاك الا ان يقارب خطاه من التكتل الدينى ،وان يسكت او يلزم الصمت والامتناع فى المواقع والمواضيع التى لا يريد ان يظهر نفســـه بها امام جماهيره · ونضرب مثلا بجلسة أستجواب وزير الصحـــة · فبالنسبة الى سياسة اليسار لا يهمه ان يقف مع الاستجواب أو ضـــد الاستجواب ، الا ان تصريح الكتلة فى ابريل عام ١٩٧٤ وتأييدها الصريح لمبدأ الاختلاط منعها من التظاهر فى صف الاستجواب ، كما انها لا تريد ان تعطى صوتها للدكتور على فخرو وزير الصحة وهو محسوب على كتلة « اليمين » ـ التى تسمى نفسها الوســـط ـ كما انه من أحد وزرائها ، خاصة انه متهم بأنه نسق المواقف بين الكتلتين فى انتخابات اللجـــان البرلمانية فى العام الماضى · الا ان المعركة انجلت عن اخفاق كتلة الشعب فى معظم اللجان بحيث أصبح ثلاثة من أفرادها فى خارج اللجان · وفى هذه السنة أيضا نسقت المواقف بين كتلتى الشعب واليمين ، ويقـال ان ذلك تم ايضا بواسطة الدكتور فخرو ·· وانجلت المعركة عن ان أحد أفراد كتلة الشعب وربما يكون من أبرز اعضائها قد أخفق فى ان يكون عضـــوا باحدى اللجان ·

« ملحوظة : يقصد الشيخ ســـليمان المدنى بذلك ـ دون ان يفصح ـ العضو محسن مرهون » ··

ويتابع الشيخ سليمان المدنى حديثه قائلا :

ـ الا ان التكتل الدينى استطاع فى السنة الماضية ان يجتمـــع باكثرية فى معظم اللجان ·· واستطاع فى هذا العام ايضا ان ينفذ الى كافة اللجان لذلك فترت العلاقة بين تكتلى اليمين واليسار ·

وهناك ايضا من يفسر أســـباب فتور هذه العـــلاقة بأن موافقة تكتل اليسار لمواقف التكتل الدينى بالمجلس الوطنى انما هى طريق للمســـاومة تهدف الى وقوف التكتل الدينى ـ بالمقابل ـ مؤيدا اليسار فى موقفه من قانون تدابير أمن الدولة ، ومن ناحيتى الشخصية لا أعتقد ان ذلك صحيحا لانه منذ أيام الانتخابات العامة حاول تكتل اليسار ان ينسق مع الدينيين، وقد اتصل بى شخصيا وقتها بعض أفراد كتلة الشعب لاكون واســـطة الاتصال بين الكتلتين ، الا ان التكتل الدينى اعترض على وجـود بعض الاشخاص ضمن مرشحى كتلة الشعب كما نشر فى مجلة «صدى الاسبوع» آنذاك ولم يستطع التكتل اخراجهم بعد ان نشر اسماءهم فلم يتم التنسيق بين الطرفين ·

تكتيك برلمانى

● هناك سؤال اعتراضى قد يغير من اتجاه وسير الحديث لكنه يأتى فى موضعه باعتبارك قد أشرت الى قانـــون أمن الدولة ·· لماذا لم يعلن التكتل الدينى حتى الان رأيه فى قانون امن الدولة ·· وهل سيصوت معه او ضده ؟ ··

ـ اننى لست عضوا فى المجلس الوطنى ·· ويمكن ان يجيبك على هذا السؤال الشيخ عبد الله المدنى ·· فانا كقاضى لا يجوز لى ابداء رأيى فى المسائل العامة !!

وأجاب الشيخ عبد الله المدنى الذى كان حاضرا الحديث ·· قائلا :

ـ تستطيع ان تعتبر تأجيل اعلان رأينا فى القانون الى اللحظة الاخيرة هو نوع من التكتيك البرلمانى ، الـــذى تقف وراءه اهـــداف محـــددة تتيح لنا تحقيق فائدة كبيرة فى الحركة البرلمانية داخـــل المجلس بين التكتلات المختلفة حول الكثير من القضايا المطروحة ·

وعدت أتابع الحديث مع الشيخ سليمان المدنى ·· وقلت له :

● اذن لنعد الى مسار حديثنا من جديد ·· هل تم اتصال بين تكتـل اليسار والتكتل الدينى لتكوين جبهـــة برلمانية لمواجهة تكتل الوسط أو اليمين كما تفضل ان تطلق عليه ؟

ـ بالنسبة لى شخصيا لم يحصل أى اتصال ·

● ولو تم هذا الاتصال ماذا سيكون موقف ورأى التكتل الدينى ؟

ـ لا أعلم ماذا سيكون موقفه بعد كل هذه الامور التى صـــارت فى المجلس ·

● اذا لنعدل صيغة السؤال بشكل آخر ·· هل يمكن ان تكون هناك أرضية مشتركة تجمع التكتلين ؟

ـ لكل تكتل مبدأ معين · ولما كان المبدآن متناقضين تماما فان التنسيق

بينهما يكون صعبا ، اللهم الا اذا كان فى الخطوط العامة الواسعة جدا ، وعندئذ ستثور الاشكالات فى التفسير ·

حقوق المرأة

وانتقل الحديث الى زاوية أخرى جـــديدة ، ولم تكن بعيدة عن صلب الحوار الدائر · وقلت للشيخ سليمان المدنى :

● لقد ثار هناك جدل كثير حول موقف التكتل من قضايا المرأة خاصة بعد المناقشات الاخيرة فى المجلس الوطنى ·· فما هو مفهومك لحقـــوق المرأة ؟

ـ الاصل فى الشريعة انها ساوت المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات وهناك مواد ميزت فيها الشريعة بين الرجـــل والمرأة فى الحقوق أيضا والواجبات · وهذا التمييز اما ان يكون راجعـا لنواحى بيولوجيـــة ، واما ان يكون راجعا لتحقيق اهداف اجتماعية ·

فالمرأة مثلا ليس لها ان تتزوج اكثر من رجل واحد فى الشريعة ، بينما اجازت الشريعة للرجل ان يتزوج باكثر من واحدة · وهذا التمييز فى حق الزواج مثلا انما يعود الى سببين احدهما طبيعى والثانى اجتماعى · اما السبب الطبيعى فلان الرجل يستطيع ان يغش المرأة بأن يأتى بأبناء غيرها ثم يزعم انهم ابناؤها · بينما تستطيع المرأة ان تفعـــل ذلك لو تزوجت باكثر من زوج بحيث ينسب الى هذا الزوج الابن الذى يكون من ذلك الاب

والسبب الثانى اجتماعى ، وهو ان المجتمع انما ينسب الابناء لجهـة الاب ، ولا أعتقد انه يوجد مجتمع فى العالم ينسب الابناء الى الام ، اللهم الا ما نقله بعض الرحالة الانجليز عن مدينة تقع فى شمال «التبت» من انهم يجيزون للمرأة هناك ان تتزوج الى حد ثمانية أزواج ، وينسبون الابناء الى المرأة لا الى الرجل · الا ان هذه المدينة أو المجتمع قد ظلمت الرجل من ناحية ثانيـــة ، بحيث ألقت عليه عبء الانفـــاق على المرأة وأزواجها عندما تكون فى نوبته !!!

أما الشريعة الاسلامية فقد ألقت عبء الانفاق على الرجل عندما أباحت له تعدد الزوجات · أما ان يباح تعدد الزواج لجانب ويوضع جانب الانفاق فى جانب آخر فان ذلك يكشف عن عدم اتقان فى الفكرة التشريعية ·

وهناك ايضا ناحية خلقية كان الاسلام قد احتاط لها ، وهى ان الرجل لو قيد بالمنع من تعدد الزوجات فانه سيحاول التحايل على هذا القانون·· وهذا ما نشاهده فى كل المجتمعات التى لا تأخذ بنظام تعـدد الزوجات · فاضطرت الى اباحة « المخالطة » كما يسمونها اليوم · ومع ذلك فقوانينها لا تلزم الرجل بحقوق متساوية للخليلة كحقوق الزوجة · ولا تجعل حقوق « الاولاد الطبيعيين » ـ كما يسمونهم ـ كحقوق الاولاد الذين يأتـون من الزوجة · اما الاسلام الذى يرفض الظلم ، فقد شـــرع تعدد الزوجات حتى لا توجد خليلة تستعمل كما تستعمل الزوجة وليس لها حقوق الزوجة

المساواة ·· والفوضى

والاسلام لم يعط المرأة شيئا من مناصب الولاية · كما انه رفع عنهـا واجب الحرب والدفاع ، ولم يلزمها بخوضه ، لان هذا الواجب هو مقابل ذلك الحق · فكل حق فى الشريعة الاسلامية يقابله واجب ، وكلما زادت حقوق الشخص زادت الواجبات الملقاة على عاتقه ·

والعدالة الاجتماعية فى التصور الاســـلامى هو ان يكون كل فرد فى موضعه اللائق به ، لا ان يكون جميع الافراد متساوين فى شىء واحد حتى لو كانوا ليسوا على لياقة له جميعا ، لان هذا معناه الفوضى وليس معناه المساواة ·

ويذكرنى هذا السؤال بقرار صدر منذ أيام من مؤتمر المرأة العربيـة المنعقد فى تونس ، وهو ان اللجنة توصى بأن تتساوى المرأة والرجل فى كافة المجالات الاجتماعية ، ومعنى هذا ان ذلك المؤتمر لا يعرف ما يسمى فى الوقت الحاضر بالتخصص والتفرغ ، وهو ما تسعى اليه المجتمعات فى كافة مجالات العمل · على ان الاسلام لا يرى ان العمل حق بقدر ماهو واجب فالانسان سواء كان ذكرا أو كان أنثى يجب عليه ان يعمل بمقدار ما يحتاج اليه ، ويستحب له اذا كان للتوسعة ، أما المرأة العـربية فى الوقت الحاضر فهى تميل الى الانخراط فى سلك العاملات ليس للقيـــام بواجب وانما للخروج من المنزل كما تصرح كثيرات منهن · وهـــذا فى الواقع انما يدل على ضمور فى الشخصية النثوية العربية ·

حق المرأة فى انتخاب رئيس الدولة

● وما هو رأيك فى حقوق المرأة السياسية ·· وحقها فى الانتخاب ؟

ـ الانتخاب فى الاسلام ربما يسمى بالبيعة ، وفى الاســـلام بيعتان : بيعة أطلق عليها المسلمون القدامى بيعة النســـاء ، وهى التى طلبت من الناس جميعا رجالا ونساء وبايعوا بها الرسول صلى الله عليه وعلى آله وبعض المؤرخين أطلقوا عليها بيعة الاسلام ، بمعنى ان من بايعها اعتبر مردا من المسلمين ، ومن لم يبايعها اعتبر فردا من المشركين ·

وهناك بيعة ثانية سماها المسلمون القدامى « بيعة الحرب » ، وهـذه البيعة لم تؤخذ من النساء واقتصرت على الرجال ·

على ان الانتخاب هناك نوعين : انتخاب لرئيس الدولة وانتخاب لمجلس الشورى وغير ذلك · والذى اراه شخصيا ان للنساء حقا فى الانتخاب اذا كان لرئيس الدولة فى النظام الجمهورى ، وذلك لان الرسـول صلى الله عليه وعلى آله قد أخذ البيعة على النساء ·

أما اذا كان الانتخاب لمجلس الشورى او مجلس الشعب او الامـة كالصورة الموجودة فى العصر الحديث ، فلا يمكن استنتاج صور المرأة فى ذلك من النصوص الاسلامية ، وذلك لان الحق السياسى الذى يؤدى الى الزام الناس بالقيام بحرب او القعود عن حرب هو امر يقتصر على الرجال ، ولان الحق السياسى بهذا الشكل لايمكن ان يجزأ ، فيقال انه يجوز للمرأة ان تنتخب (بفتح التاء) ، ولا يجـــوز لهـــا ان تنتخب (بضم التاء) · بمعنى انه لايجوز اعطاء المرأة حق الانتخاب وحرمانها فى نفس الوقت من حق الترشيح · وحتى فى المجتمعات غير الاسلامية فانها لم تفرق فى هذا الحق ·· الانتخاب والترشيح ·· فالتى اعطت المرأة حق الانتخاب اعطتها ايضا حق الترشيح ·· ومن حاول بنـــاء ذلك على حق العمل فان مقياس الامر مع الفارق · فحق العمـــل يكون لكل السكان ، مواطنين وغير مواطنين ، اما الحق السياسى فان اصل الحياة لايتوقف عليه ·

وقد دأبت مجتمعات كثيرة على منع فئات معينة من ممارســـة الحق السياسى ، مثل الجنود والضباط مثلا ·· وهى تمنعهم من حق الانتخاب وحق الترشيح معا · ولا يقصد بذلك اهانة الجنود ، وانما الهدف هو ابعادهم عن متاهات السياسة ·

وكذلك المرأة ·· عندما يقال انه لايصح لها الاشتراك فى خوض مثل هذه المعارك فليس معنى ذلك ان المقصود هى استضعافها أو استنزالها وتحقيرها ، وانما المقصود هو حفظ كرامتها من ان تتورط فى المتاهات السياسية ·

الصحافة وأواسط الخمسينات

وقلت للشيخ سلمان المدنى وانا احاول ان اضع ختاما للحوار الطويل الذى كان من الممكن ان يمتد اكثر من ذلك لولا عامل الوقت :

ما هو رأيك فى الصحافة المحليـــة بالبحرين بصراحة ، خاصة وان هذه القضية قد اثيرت مؤخرا وتعددت فيها الاراء ؟

وأجاب قائلا :

ـ اعطاء الرأى فى الصحافة المحلية فى البحرين مشكلة ، وذلك لعدة اسباب فمعظم رؤساء التحرير ـ ولا أقول كلهم ـ لايريدون دراســـة التغييرات الاجتماعية التى تمر بالبلاد ، كما انهم يخشـون على معدة الشعب من التخمة · ولذلك يقصرون عملهم دائما على قـــول افـــكار اواسط الخمسينات واوائل الستينات · ويرفضون التطور عنها ، ممـــا خلق حالة تجمد او حالة « تثبت » كما يقول فرويد ·

وهناك ايضا عقبات قد تعطى رؤساء تحرير الصحف او الصحفيين بعض العذر ، كعدم وجود المؤهلين صحفيا باعداد وافرة فى البحرين ·· بالاضافة الى نقص كبير فى الموارد المالية ·

الا ان اكبر عيب فى هذه الصحافة هو عدم التمـــكن من الرؤيـة الواضحة للتغييرات الاجتماعية التى تطرأ على البلاد ، وفهمهم للتقدم بمعنى خاطىء جعلهم بعيدين عن السواد الاعظم من الشعب ·